بسم الله الرحمن الرحيم

برامج الدمج الاجتماعي بجمهورية السودان

مقدم الورقة / د . شذي عثمان عمر الشريف

وزارة التجارة

بسم الله الرحمن الرحيم

اسمحوا لي بداية ان اشكر المنظمين الذين اتاحوا لي التحدث الي هذه الكوكبة من العلماء المهمومين بقضايا اممهم وقاراتهم كما ارجو ان تسمحوا لي ان ابدا من حيث انتهت الجلسة الثانية .

العالم الان يمر بمفترق طرق اقتصادي واجتماعي وبيئي ولقد شهدت قارتنا كثيرا من تعثر التنمية في القرن الماضي وقد عرف عقد الثمانيات بالعقد الضائع ولذلك كان واحدة من الاستجابات نحو التحول الي اقتصاديات السوق واعادة الهيكل والاندماج فى الاقتصاد العالمي بما يمكن ان نجمله فى عبارة العولمة بشقيها التقني والتجاري وفعلا فقد تحقق معدل نمو غير مسبوق فى كثير من الدول الافريقية ومن بينها السودان قدر فى العقد المنتهي فى 1999 بحوالي 8% ولكن هذا النمو لم يخلق فرص عمل. وقد ارتفعت معدلات البطالة والفقر والبطالة وزيادة الفوارق الاجتماعية .

لقد بذلت الكثير من الدول ومن ضمنها السودان جهود مقدرة للتصدي لهذه الظواهر والافرازات السالبة وجاءت الازمة المالية العالمية الاخيرة لتقودنا لوضع المزيد من السياسات التقشفية ورفع الدعم عن بعض السلع والتى كان اهمها رفع الدعم عن المحروقات مما فاقم من معدلات البطالة والفقر اقصاء واستبعاد شرائح اجتماعية كثيرة.

والجدير بالذكر ان الازمة قد تفاقمت فى السودان وذلك كنتيجة لانفصال جنوب السودان وفقد عائدات مقدرة من العملات الصعبة وكذلك ظهور خلل واضح فى الموازنة العامة للدولة الامر الذي دعى الحكومة لفرض ووضع المزيد من السياسات التقشفية ورفع الدعم عن المحروقات وبعض السلع الاستراتيجية ولكن بالمقابل فان الدولة قامت بوضغ بعض الاجراءات الموازية لتخفيف وطئة هذه الاجراءات على المتاثرين بما نجمله فى مبادرة الدعم الاجتماعي ومكوناتها المختلفة. والتى تضمنت لاول مرة الدعم النقدي المباشر وادخال الاسر الفقيرة من غير القادرين لدفع تكاليف والاشتراك فى التامين الصحي تحت مظلة التامين الصحي حيث تقوم وزارة المالية وبمشاركة ديوان الذكاة بدفع اشتراكاتهم وادخالهم تحت مظلة التامين الطبي .

تشكل الصحة الجيدة عنصر عام في السعي لتحقيق الرفاء الاجتماعي وتاتي اهميتها لارتباطها المباشر بحياة الانسنان وقدرات البشر على العطاء وانعاس ذلك على الناتج المحلي الاجمالي . واستجابة لنظام صحي جيد يراعى فيه الجودة والعدالة حيث تعني الجودة تحقيق افضل مستوي من الخدمات الصحية وتعني العدالة اقل مستوى من عدم التميز بين الافراد والمجموعات والمناطق . كما يتم التركيز علة صحة الاطفال والنساء وسكان الريف فى موازنة الدولة المتعلقة بالرعاية الصحية والوقائية فضلا عن التركيز بمخاطر الايدز والتمسك بالقيم وحفظ النفس . وتعزيز اشراك المجتمع فى الخدمات الصحية وتحديد الاحتياجات والتخطيط لكيفية استخدام الموارد وتوزيعها يتطلب جهد من كل هياكل المجتمع المناط بها تقديم هذه المهام

وهناك برامج دعم للتعليم ذات صلة بكفالة الطالبات الجامعيات ووضع سياسات ذات صلة بالتمويل الاصغر وخلافهما من الحزم التي من المؤمل ان توازر بعضها البعض فى تخفيف حدة ووطئة هذه الاجراءات وتعزيز قدرة الشرائح الضعيفة فى المجتمع فى تحملها الا ان الوقت ما زال مبكرا لمعرفة اثار هذه الاجراءات والاجراءات الموازية علما بان نسبة السكان الفقراء كانت تقدر بحوالي 46% فى عام 2009 والمعرضين للبطالة 18,5 % فى العام 2011 خلافا لنقص التشغيل وهشاشة نظام التشغيل وكذلك كانتى هنالك ايضا اجراءات لتحسين الحدود الدنيا للجور والمعاشات .

على الرغم باننا لا نملك مصادر معلومات موكدة وحديثة وموثوقة توكد تخفيف وطئة الاجراءات لحدة الفقر.

كما ان البطالة كان يقع عبئها الاكبر على النساء والشباب حيث يبلغ المعدل وسط الشباب الداخلين الجدد ضعف الراشدين ويعانون كثيرا فى الانتقال من التعليم الي عالم العمل. وهي متلازمة شهدتها كل الدول حديثة الاستقلال منذ الستينات الا انها زادت مع ولوج عصر العولمة.

ان النموذج الاقتصادي المتبع والمسار التنموي يميز هؤلاء الشباب المتعلمين ويستبعدهم من المشاركة فى الانتاج للسلع والخدمات وزيادة القيمة المضافة وبالتالي التمتع بثمارها بالمقابل فان عدم تدخل الدولة فى تحديد الاسعار قد ادى الى انفلات فى الاسعار واصبحت الدخول المكتسبة للاجور او انواع الكسب الاخرى غير قادرة على مواكبة هذا التصاعد فى الاسعار وهنا ضاعت المكاسب الامر الذي ادي الي ان بزيد التضخم من 10% الي 40 %

ان السودان وهو من الدول الاقل نموا يحتاج الي وضوح الرؤية فى المسار التنموي والسياسات الاقتصادية بالقدر الذي يتيح لها تحديد نهج للتنمية البشرية المستدامة مسارا بديلا للتنمية وتعديلا فى السياسات الاقتصادية بحيث يسهم فى ازالة الفقر وتحسين مستوى المعيشة وزيادة نسبة التشغيل للبطالة وتوفير العمل اللائق كهدف ضمني للنموذج الاقتصادي الكلي .

مفهوم العمل اللائق هو تعزيز فرص للجميع للحصول على فرص عمل منتجة فى ظروف من الحرية والمساؤاة والامن والكرامة بالاضافة الى عدم التميز بين الذكور والاناث. يعتمد هذا الاسلوب على قياس العمل اللائق من خلال مجموعة من الموشرات الفرعية الموضوعة بناء على وجهت نظر الافراد تجاه العمل اللائق وذلك حتى يسهل توصيل مفهوم العمل اللائق للافراد ونشره بينهم . تجدر الاشارة بان موشرات العمل اللائق وركائزه تتمثل فى :

1- توفير فرص العمل

2- الحق فى العمل

3- الحوار الاجتماعي وعلاقات فى مكان العمل

4- الضمان الاجتماعي

5- ساعات العمل المناسبة

6 – المساؤاة فى المعاملة فى العمل

7- ظروف عمل امنة

8- الحماية الاجتماعية

9- التوازن بين العمل والحياة الشخصية

10- الدخل الملائم والعمل المنتج

يسرني ان اشير ان هناك قناعات سائدة وراسخة في السودان بضرورة احياء عرف الحوار وقد بدء بالفعل الحوار السياسي بين كل الاحزاب السياسية بما يعرف بلجنة (7+7) وذلك بهدف المشورة واستكمال الجوار السياسي والاجتماعي من اجل توفيق الرؤى وتوسيع دائرة المشاركة والشورى علما بان المشاركة هي واحدة من اهداف التنمية المستدامة.

نوكد بان هنالك حاجة ماسة لاجراء حوار اجتماعي حقيقي كاساس للادارة السليمة فى الاوقات التى نشهد فيها تغير اجتماعيا واقتصاديا وان تنظيم واشراك اصحاب العمل جنبا الي جنب مع الحكومات فى تنظيم وتنفيذ وتحديد البرامج والسياسات امر جوهري من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بهدف مشاركتهم بنشاط فى وضع الاستراتيجيات والعمليات الوطنية للحد من الفقر والبعد الاخر فهز دعم برمامج لعمل اللائق

اخوتي الكرام

التحدي يتعاظم مع سرعة ايقاع الحياة وتحدي العولمة بابعادها وهي التي تمثلت واقعا تتناقص فوائدها خاصة فى شأن العدالة الاجتماعية مما يحتم على واضعي سياسات العمل بالسودان التنسيق التام مع اصحاب المصلحة وواضعي السياسات وتحقيق المشاركة الفاعلة والمستقبل الافضل للعمل والعمال فى الدول النامية والاقل نموا مع مراعاة خصوصيتها

ولكم الشكر والتقدير على الدعوة وحسن الاستماع والتنظيم الجيد